

## افتتاحية: أزمة الحقول المعرفية في أعقاب المحرقة النازية

ليئوره بيلسكي

يعتبر هذا العدد ثمرة تعاون مميّز بين باحثين ينتمون إلى حقول معرفية مختلفة، طُلب منهم التفكير في كيفية تأثير المحرقة النازية على الكتابة والبحث والتعلم في مجالاتهم. طُلب من المشاركين فحص هذه الزاوية استناداً إلى مفهوم الأزمة والتساؤلات التالية: هل شكّلت المحرقة أزمة أدّت إلى تفكير متجدّد في طرق البحث والتعلم السابقة واستحداث طريقة جديدة؟ هل نتجت في أعقاب المحرقة مناهج بحثية جديدة؟ هل نتجت حقول بحثية ومعرفية جديدة؟ هل تطوّرت نزعة إلى الجمع بين حقول معرفية؟ وما هي الأمور التي استُبعدت من الإطار المعتمد وما هي الأمور التي تضمّنها هذا الإطار؟ وقد طغت على النقاشات مقولة ثيودور أدورنو بأنّ كتابة الشعر في أعقاب أوشفيتز تعتبر بربرية. هل تعتبر هذه المقولة مجازاً يسعى إلى التأكيد على خصوصية المحرقة في التاريخ البشري؟ أم ربما بنظرة استرجاعية إلى تطوّر الحقول المعرفية في أعقاب المحرقة يمكن التأكيد على أطروحة أزمة التمثيل في أعقاب المحرقة؟ يعتبر هذا التساؤل بالغ الأهمية وخاصّة على صعيد الحقول المعرفية العلمية التي تتعامل، كل في مجاله، مع صعوبة قولبة المحرقة، بوصفها حدثاً تاريخياً مميزاً، بما يتلاءم مع طرق البحث والتفكير المستند إلى بلورة معايير عامة ومقارنة.

لقد تشكّل هذا العدد على مراحل عدة. أرسل المشاركون، في المرحلة الأولى، مخطوطات أولية لمقالاتهم وقام المشاركون الآخرون بقراءتها. وفي المرحلة الثانية اجتمع المشاركون في ورشات عمل مكثّفة في معهد فان لير في القدس حيث تمّ مراجعة جميع المخطوطات المقدمة وأعقبها نقاشاً مفتوحاً في طاولة مستديرة بين جميع المشاركين. وفي المرحلة الثالثة شاهد المشاركون فيلم «صمت الأرشيف» بحضور المخرجة يعيل حرسونسكي أعقب ذلك نقاشاً حول الفيلم يتم نشره في هذا العدد إلى جانب مقدمة كتبها ينيف رونثيل ويولي نوفك.

ظهر أكثر من مرة في معرض العمل المشترك التساؤل فيما إذا كان حقاً منظور «الأزمة» ذا صلة لمناقشة تطوّر التفكير والبحث الأكاديمي الذي ظهر في النصف الثاني من القرن العشرين. بالرغم من ذلك، فإنّ استخدام مفهوم الأزمة تحديداً، وكذلك التعامل معه بالنقد والتشكيك، قد أدّى إلى ظهور أسئلة وأفكار مثيرة حول النظرة الأكاديمية إلى المحرقة وإلى التأثير والنسبة القائمة بين النظرة العامة إلى المحرقة وأنماط التعامل مع المحرقة بحثياً. ظهر تساؤلان مركزيان في هذا السياق: الأول، هل يمكن لاستخدام اصطلاحات تستند إلى مفهوم الأزمة أن يقدّم لنا مراجعة للتطوّرات الطارئة على الحقول المعرفية التي لا تبدو بأنها مأزومة بتاتا؟ ثانياً، على افتراض أنّ الحديث عن الأزمة دقيقاً، هل تعتبر المحرقة أو الحرب العالمية الثانية سبب الأزمة، أم ربما الحرب العالمية الأولى أو الحداثة؟ يشير جزء من المقالات المشورة في هذا العدد إلى أنّ تبني فكرة أن الأزمة هي أزمة الحداثة لا تحطّ من أهمية المحرقة بوصفها تعبيراً لهذه الأزمة ضمن الحقل المعرفي ذاته. في المقابل، ترى مقالات أخرى أن بعض

التعبيرات الأخرى لأزمة الحداثة في عدد من الحقول المعرفية تطغى بصورة أكبر من المحرقة وتأثيرها على التغييرات الطارئة على البحث والكتابة .

اعتمدت ثلاث مقالات منشورة في هذا العدد على منظور تاريخي وتتناول الانفصام القائم بين منظور الظالم مرتكب الجريمة وبين منظور الضحية وإمكانية التعبير عن هذا الانفصام في استحداث معلومات مختلفة أو في تقسيم العمل فيما بين حقول معرفية أكاديمية منفصلة . تشير مقالة دافيد أنجل «الانكسار الذي لم يكسر إلا قليلاً : تاريخ شعب إسرائيل يومه كأمسه» إلى الانفصال الدائم بين حقلي دراسة المحرقة ودراسة تاريخ شعب إسرائيل وإلى الثمن الناجم عن غياب الدمج بين هذين الحقلين . وعلى نحو مشابه ، تنطلق مقالة شأؤول فريدلندر «تاريخ مدمج للمحرقة : فرص وتحديات» من توجيه النقد إلى الفصل الدائم بين كتابة المؤرخين الألمان والمؤرخين اليهود حول الرايخ الثالث ، ذلك الفصل الذي يتجلى في التمييز بين التاريخ العام والتاريخ اليهودي ، وبين دراسة متخذي القرار وأعمالهم وبين دراسة التاريخ من منظور ضحايا الرايخ الثالث . إن هذا الفصل على صعيد المنهجية يؤدي بفريدلندر إلى الادعاء بأن هذا الفصل هو السبب للرؤية المشوهة للضحايا بوصفهم سلبين خاملين إضافة إلى مساهمته إلى فرض تاريخ تُقصى منه أصوات الضحايا . في ظل هذه التحولات الطارئة على مدار سنين طويلة ، يدعو الكاتب إلى تطوير تاريخ جامع (أو تاريخ مدمج) للرايخ الثالث . في المقابل ، يتوقف عاموس غولديبرغ في مقالته «المحرقة والتاريخ : انقطاعات في زمن ما بعد الحداثة» عند العشرات المائة أمام مثل هذا الدمج وعند تحويل أصوات الضحايا إلى أصوات تافهة . وجاء في مقالته : «في الثقافة التي نعيش بين ظهرانيها فإن أصوات الضحايا فقدت مكانتها الأخلاقية والمعرفية والثورية وكيانها الوجودي . فقد تحولت هذه الأصوات فعلياً إلى أدوات جمالية وتعمل [ . . . ] لتوفيرنا بصور تبدو وكأنها صور للمحرقة ، وصورة متوقعة واعتيادية جداً لما هو ما بعد كل خيال ممكن» .

تعرض المقالات الثلاث ردود أفعال منطلقة من حقول معرفية متباينة على السؤال التالي : هل تعتبر المحرقة أزمة وما العلاقة التي تربطها مع أزمة الحداثة؟ يرى أنجل بأن العديد من باحثي تاريخ شعب إسرائيل نظروا بعين الشك إلى استخدام المحرقة على يد باحثين من حقول أكاديمية أخرى بغية الكشف عن الأوجه المظلمة للحداثة وانتهوا إلى القول بضرورة الحد من مكانة المحرقة في الرواية الأم في تاريخ شعب إسرائيل في العصر الحديث إلى الحد الأدنى الممكن . بعبارة أخرى ، يرى بأن الحقل المعرفي لدراسة تاريخ شعب إسرائيل بوصفه مشروعاً حدثوي بالأساس يواجه صعوبة في التعامل مع المحرقة بصورة خاصة لكون المحرقة تشكل تعبيراً لأزمة الحداثة . في مقابل ذلك ، يسعى بحث فريدلندر إلى التعامل مع أزمة المحرقة والصعوبات التي تواجه فرص استيعابها داخل الحقل المعرفي التاريخي الحدثوي وذلك عبر دمج أصوات الضحايا في الرواية التاريخية وصيانة إحساس عدم الأمان التي تثيرها هذه الأصوات . بينما تهدف المعرفة التاريخية إلى تدجين عدم الثقة وتفسيرها ، يسعى فريدلندر إلى كتابة بحث تاريخي لا يعتمد على طمس أحاسيس عدم الثقة الأولية أو تدجينها . أما غولديبرغ ، كما ذكرنا ، فإنه يتشكك في هذا الحل ، ويعتقد بأنه على الرغم من أن الحقل المعرفي لدراسة التاريخ قد تأثر بصورة جوهرية بالنقاشات التي تهيمن عليها نزعات ما بعد الحداثة ، أي نزعات ناجمة عن أزمة الحداثة ، فإن النقاشات التي تمحورت حول دراسة المحرقة قد تركت آثاراً متواضعة نسبياً على هذه التطورات .

أما الموضوع الآخر الذي ظهر في معرض النقاشات بين المشاركين فهو موضوع هجرة أحد الحقول المعرفية في أعقاب المحرقة وتأثيرها على التحولات البحثية وتطورها . تسعى مقالة جوزيه برونيير «التحليل النفسي بوصفه سلاحاً : النازية على الكرسي الأمريكي» إلى فحص تأثير هجرة محللين

نفسائيتين لامعين من المانيا إلى الولايات المتحدة على الحقل المعرفي الخاص بالتحليل النفسي، وتشير إلى حقيقة مفاجئة مفادها أن المحرقة ذاتها والتحوّلات الجوهرية التي طرأت على الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للباحثين الذين كانوا يقودون الحقل المعرفي للتحليل النفسي لم تحدث أزمة فيه، وإنما أدت هذه التحوّلات إلى ازهار متجدّد وانتعاش للحقل المعرفي هذا في مركزه الجغرافي الحديث في الولايات المتحدة. كيف يمكن تفسير هذا الازدهار والانتعاش؟ هل يدور الحديث حول تنكّر المحلّلون النفسانيون النازحون عن وطنهم والمبعدون قصرًا عن مكانهم الطبيعي للمحرقة؟ خلافًا للباحثين السابقين، والذين أشاروا إلى «صمت متواطئ» بين المحلّلين النفسائيتين والمعالجين الناجين بشأن المحرقة، يشير برونير إلى الكتابة النظرية الواسعة التي نشرتها هذه الفئة من المحلّلين النفسائيتين والتي تتمحور حول تحليل ظاهرة الآراء النمطية المسبّقة. وفق هذا التفسير، فقد تعامل المحلّلون النفسانيون في كتاباتهم مع النازية والدوافع الكامنة وراءها وقاموا بتحليل الخلفيات النفسية لمركبي فظائع المحرقة، ولكنهم لم يركّزوا بصورة بالغة على واقع الحال المأساوي للضحايا. لقد نجح هؤلاء المحلّلون بتوفير تفسير لحادث متطرّف بوصفه تعبيراً خاصاً لمنظومة نفسية عامة، وعلى هذا النحو فإنهم، أسوة بباحثي تاريخ شعب إسرائيل الذين توقّف عندهم أنجل، لم يدخلوا تحوّلًا جوهرية على أسس حقلهم المعرفي في أعقاب المحرقة.

كذلك تتناول مقالة حجاي كناعان وشموئيل روتيم ودانا برنياع «هايدغر بالعبرية: فصل في تاريخ تبلور فلسفة محلية» موضوع الهجرة ألا وهي هجرة فلاسفة يهود من ألمانيا إلى فلسطين. يتناول الكاتبون مسألة تعاطي هذه الفئة من الفلاسفة المهاجرين مع الفكر المضارب للفيلسوف الألماني مارتين هايدغر في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين. نجح هايدغر في تشخيص أزمة العلوم والتي كان يتعيّن على الفلسفة التعامل معها في أعقاب الحرب العالمية الأولى، ولكنه قد أحبط العديدين حين وقف إلى جانب النظام النازي. كيف تعاملت الفلسفة في إسرائيل بوصفها مجالاً معرفياً مع هذا التراث الإشكالي لهايدغر؟ ماذا حاولت أن تستعير منه وأين اختلفت طرقهم؟ وكيف يمكن للنقاش حول استيعاب هايدغر عند مفكرين يهود أن يساعدنا في فهم تبلور خطاب فلسفي محلي في إسرائيل؟ كذلك فإن العلاقة بين الفلسفة والأخلاق هي محور مقالة رونيت بيلغ إلا أنها تُعيد زاوية النظر إلى المحرقة بوصفها أزمة تُلزم انفصال عن اللبنة الأساس للفكر الحديث. تحاول في مقالتها «ما بعد أوشفيتز»: لحظة حرف فلسفة الأخلاق عن مسارها» أن تشير في أعقاب ليوتار إلى التحوّلات الجذرية التي يتعيّن على الفلسفة أن تمرّ عبرها بغية أن يكون بمقدورها أن تتعامل مع دلالة «أوشفيتز». وقد جاء في معرض نقاشها أنّ التعاطي الحقيقي يستدعي محاسبة عميقة من جانب الفلسفة للأحد اللبنة الأساس للفكر الفلسفي: التفكير النظري الهيجلي الذي تقوم في أساسه فكرة «الموت الجميل». هل فعلت فلسفة الأخلاق ذلك؟ هل تستطيع فعل ذلك من دون أن تخسر إحدى نقاطها الأساس التي تستند إليها؟

يقف كل من الأخلاق والهجرة في صلب مقالة ركيث زلشيك ونداف دافيدوفيتش «سقوط ظل المحرقة على الأخلاق الحيوية (Bioethics): نظرة مقارنة» التي تتناول تطوّر هذا الحقل المعرفي في أعقاب المحرقة. تسعى المقالة إلى مقارنة تطوّر هذا الحقل في ثلاث مراكز: المانيا والولايات المتحدة وإسرائيل، وخاصة فحص كيف تعاطى مع الإرث الإشكالي الذي حوّلت المحرقة إلى مهنة الطب. وفق ادعاء الكاتبين، عبر عزو الإشكالية إلى مجال «الطب النازي» فقد تمّ الامتناع عن فحص جدي من النوع الذي تدعو إليه فيلغ. ويدعون أن فإن «المهنيين في مجال الطب وعلى مدار عقود طويلة بعد الحرب العالمية الثانية ميّزوا بين مجرمي الطب النازيين وبين العمل الطبي ذاته». أما النظرة النقدية وفق المقالة

فتستلزم فحصاً لأوجه الاستمرار بين الطب النازي وبين الطب "العادي" بدلاً من الاصرار على تمييزات تصفي الضباب على استمرارية السلوكيات الإشكالية وبهذا يتم إخفاءها . على وجه مشابه، تتناول مقالة بوعز نويمان «ما بين البني والأخضر: النازية، والمحرقه، وعلم البيئه» في فحص الاستمرارية داخل مجال بحثي جديد ألا وهو الأيكولوجيا والفكر الأخضر . ظهر هذا المجال في التسعينيات ويبدو من خلال النظرة الأولى أنه الوجه المعاكس للتوجه النازي وربما يكون جواباً له . يشير نويمان إلى أوجه استمرار مقلقة بين هذا الحقل المعرفي الجديد وبين الإرث النازي «الأخضر»، ولكن خلافاً لأبحاث سابقة التي اكتفت بالإشارة إلى نقاط التشابه والاختلاف بين الحركة الخضراء والنازية، تسعى المقالة الحالية إلى التقدّم خطوة واحدة أخرى إلى الأمام وفحص كيف يمكن عكس الأمر ومعاينة الأيكولوجيا بوصفها براديم ومنهجية يمكن من خلالها دفع دراسة المحرقه إلى الأمام . وبهذا المعنى تسعى مقالة نويمان وكذلك مقالات أنجل وفريدلندر وغولدبرغ إلى استحداث دمج جديد بين مجالات سبق وانفصلت لأسباب أيديولوجية، ويساعد الجمع بينها في تطوير رؤية نقدية لدراسة المحرقه وفهم تبعاتها الواسعة على مجالات معرفية أخرى .

ويختتم العدد بمقالتي ربكا بروت ولورانس دغلاس اللذان يفحصان تأثير المحرقه على القانون . يقترح لورانس دغلاس منظوراً مشهدياً حول تعاطي القانون مع جرائم المحرقه وذلك عبر فحص محكمتي نورنبرغ وأيخمان ، بينما تسعى بروت إلى مقارنة محكمة أيخمان بمحاكم المتعاونين اليهود التي انعقدت في الخمسينيات وذلك بغية فحص سبل تعاطي القانون الإسرائيلي مع المنطقة الرمادية الخاصة بالمتعاونين عن قرب . يواجه النقاش القضائي الذي يستند عموماً إلى السابقة تحدياً صعباً حين يحاول الحكم على جرائم النازيين غير المسبوقة . وعلى هذا النحو، فإن محاولة الإشارة إلى وجود سوابق قانونية في القانون الدولي بغية تعزيز شرعية محاكمة كبار الموظفين في النظام النازي أمام القانون الجنائي قد أدى بمخرجي محكمة نورنبرغ إلى التركيز على جرائم الحرب وجرائم الحرب الهجومية بدلاً من التركيز على الجريمة الجديدة - جريمة ضد الإنسانية . يدعي دغلاس في مقالته «جرائم فظيعة، مسألة الجزء ومكانة القضاء» أن هذا الإطار القضائي يتسم بطابعه المحافظ ولم ينجح في التعامل مع التحدي الحقيقي الذي يتمثل في جرائم المحرقه بالنسبة إلى القانون الجنائي . بغية النجاح في التعامل مع فظائع المحرقه يُطلب من القانون التغلب على حاجز السيادة السياسية وتعريف جريمة جديدة تتمثل في الحاق الحاكم السيادي الضرر بمواطنيه بوصفه جريمة ضد الإنسانية . وفق ادعاء دغلاس، على الرغم من صياغة فئات جديدة للجرائم، وعلى الرغم من التغلب على محدوديات السيادة والتحرر من قوانين التقادم وقوانين حدود نفاذ السلطة - لم ينجح القانون بعد التعامل مع التحدي البالغ الذي فرضته المحرقه، ونعني إعادة التفكير من جديد في الأهداف الكلاسيكية للقانون الجنائي - الجزء والنهي والتسليم بشرعية الأهداف التربوية - أما دراسة التاريخ وتشكيل الذاكرة الجمعية المتطابقة بصورة عامة مع الخطر البالغ المحقق بمفهوم القانون الليبرالي، فهي تمثل خطر المحاكمات السياسية الصورية .

إذا كان الهدف المركزي لمحاكم المحرقه تربوياً، فأى نوع من التاريخ استحدث في المحكمة التي تعمل في إطار الأنظمة الإجرائية الجنائية؟ إنه السؤال المركزي الذي تحاول ربكا بروت تناوله في مقالته «المنطقة الرمادية في دور القضاء» . تحاول المقالة فحص كيفية تغيير التمثيل التاريخي للمتعاونين بما يتلاءم مع أهداف القانون . وفق ادعاء الكاتبة، فإن القانون الجنائي لم ينجح في التحرر من أسلوب التفكير الثنائي التضادي الذي يصنّف الأشخاص بين أسود وأبيض، وبهذا فهو يضيق الأطياف الرمادية العديدة التي تتمثل في التعاون مع النظام النازي، تلك الحالات التي يتناولها المؤرخون في الآونة الأخيرة . هل

أن الفرق بين القضاء وبين دراسة التاريخ نابع من التوتر القائم بين الفهم وبين اتخاذ قرار الحكم؟ هل الفهم التاريخي يستلزم إرجاء اتخاذ قرار الحكم؟ هل اتخاذ قرار الحكم يستلزم التوقف عن الفهم في نقطة معينة؟ وعلى هذا النحو، على سبيل المثال، هل يتعين على القضاء التمسك بفرضية أساسية مفادها توافر حرية الاختيار في ظروف قاسية في ظل الإرهاب والخطر الوجودي؟ هل يمكن الافتراض أن معياراً أخلاقياً عالمياً قائماً كذلك في الأنظمة الفاشية والشمولية التي يمكن من خلاله تشخيص أمرًا غير قانوني بصورة واضحة؟ وربما أن التحدي الحقيقي الذي تضعه المحرقة أمام القضاء يتمثل في المحاولة لربط الفهم التاريخي بقضاء غير مساوم؟

إن هذه الأفكار تعيدنا إلى كتاب حنة أرندت المشهور أيخمان في القدس: تقرير حول تفاهة الشر، والذي صدر في العام ١٩٦٣ ونقل إلى العبرية في العام ٢٠٠٠. بنظرة استرجاعية، وبعد أن هدأت العاصفة السياسية التي أثارها الكتاب، يعود التساؤل الذي صاغته أرندت: كيف يمكن الحكم على من فشل في الحكم الأخلاقي؟ وبصورة أشد: هل أن اختزال الإشكالية داخل إطار القضاء يخفي أزمة القضاء الأعمق التي يتعين علينا التعاطي معها في أعقاب المحرقة - أزمة قوة القضاء الخاص بنا نحن المواطنين المحافظين على القانون؟ لقد أدركت أرندت بأنه خلف ستار السوابق التي تعتمد عليها المحاكم تختبئ أزمة قضاء أكثر عمقاً وحاولت الإشارة إلى مصادرها الفلسفية. ولكن سرعان ما وصلت إلى نفس الأسئلة التي حاول القضاء، بدءاً من محاكمات نورنبرغ، الامتناع عن مواجهتها: ماذا كان دور القضاء في المحرقة؟ هل يمكن التفكير حول أوشفيتز كجزء من «سلطة القانون»؟ وبصورة أوسع، ما هي وظيفة مبدأ الانصياع للقانون من وجهة نظر مرتكبي الجرائم؟ إن هذا التفكير يقف في صلب محاضرات أرندت المتأخرة، «محاضرات حول الفلسفة السياسية لكانط» (التي ترجمت مؤخراً إلى العبرية). ضمن محاضراتها اختارت أرندت العودة إلى نقد قوة القضاء لكانط بغية التعاطي مع أزمة القضاء الحديث التي شخصتها. إنها تثير تساؤل مفاده كيف يمكن اتخاذ قرار حكم من خارج المبدأ المتعارف عليه بمعزل عن مواد القانون أو أمر السلطة الحاكمة؟ وما هي العلاقة بين قوة الحكم للفرد وبين الشعور المجتمعي المحلي الذي يطلق عليه تعبير «العرف العام» أو *sensus communis*؟ إن جميع هذه الأسئلة، كما تحاول العديد من المقالات في هذا العدد أن تؤكد، غير مقتصرة على الفرد أو المواطن فقط وإنما لها تبعاتها بصورة كبيرة على الحقول المعرفية العلمية التي حاولت تناول المحرقة.

وعليه، يبدو أنه بمعزل عن البحث النقدي لكل حقل معرفي وطرق تعاطيه مع المحرقة بصورة منفصلة، فإن المطلوب هو نقاش دامج يسعى إلى الكشف عن العلاقات المتبادلة بين الحقول المعرفية. إن مثل هذا النقاش قد أثاره فيلم يعيل حرسونسكي صمت الأرشيف (إسرائيل، ٢٠١٠) الذي حاز على إطلاءات عديدة وطرحه أمام المشاركين. وتجدر الإشارة إلى أن الفيلم يستند إلى مواد خام مستمدة من فيلم نازي ترويجي حول غيتو وارسو والذي لم يتم الانتهاء منه أبداً. بودي التركيز هنا على نقطة مركزية واحدة ظهرت في معرض النقاشات بين المشاركين وهي مسألة مسئولية «الواقفين على الحياد»، وبصورة أدق، مسئولية المشاركين غير المباشرين في الجرم، جميع أولئك الخبراء الحدائويين كالمصور والمصرفي والمعماري، الذين تعاونوا بطريقة معينة مع النظام واستندوا إلى مثال مهني أعلى بغية التملص من النقاش الأخلاقي. وقد تبلور النقاش بصورة أكبر حول مقطع من الفيلم النازي تظهر فيه نساء يهوديات عاريات وهن يغتسلن في بركة التطهر. ما هي مسئولية مخرج الفيلم الذي يسعى إلى استخدام فيلم ترويجي للنازية بغية الدفع بالفهم التاريخي قدماً؟ هل من الصواب الامتناع قطعاً عن عرض أفلام كهذه، أم ربما يتعين عرضها بصورة جزئية لبعض الدقائق المحددة؟ ربما أن مثل هذا التحديد من شأنه

أن يغيب السياق الإشكالي الذي تمّ تصوير الفيلم فيه، وحسب ادعاء حرسونسكي، كذا كان مصير مثل هذه الأفلام التي تحوّلت ربما من دون وعي لعاكسة للحياة في الغيتو والمجتمع المحلي في المتاحف المختلفة في أرجاء العالم. بغية إعادة السياق إلى الفيلم الترويجي النازي دمجت حرسونسكي في فيلمها شهادة ويلى ويست، أحد المصوّرين الذين شاركوا في التحضير لهذا الفيلم النازي. وردت هذه الشهادة في معرض أحد المحاكمات التي أجريت في المانيا بعد الحرب. وقد تخفى المصوّر كما جاء في شهادته وراء ستار المهنية وادعى بأن الصعوبة الأساسية التي واجهته في تصوير مقطع بركة التطهر هي غياب الإضاءة الملائمة.

تعيدنا هذه النقطة الأساس إلى المعضلة التي افتتحنا بها هذه الافتتاحية - كيف يمكننا التعاطي مع جريمة أنتجت صمتاً مطبقاً للضحايا؟ ماذا نفعل حين تكون عملية توثيق الجريمة، في الوثائق أو الصور التي تعتبر وكأنها موضوعية، قد أنتجت على يد مرتكبي الجريمة والتقطت وكتبت من وجهة نظرهم هم؟ اختارت حرسونسكي، أسوة بفريدلندر، أن تعيد الضحايا إلى مركز المشهد وأضافت إلى الفيلم الترويجي الصامت أصوات الضحايا التي يمكن أن تعلق من خلال يوميات عديدة كتبت في تلك الفترة، إلى جانب ردود الأفعال المتأخرة للناجين والناجيات من غيتو وارسو الذين تمّ تصويرهم وهم يشاهدون الفيلم النازي الصامت. هل هذا الجمع الذي كان مستحيلاً في تلك اللحظة ذاتها بين الصوت اليهودي وبين زاوية النظر النازية يمكن له أن يصوّب بدرجة معينة هذا الجرم الفضيع؟ وهل أن مثل هذا الجمع يمكن له ربما أن ينتج تشوّهات تاريخية؟ وهل من الأفضل ربما عرض الفيلم النازي كاملاً من دون إضافات؟ وربما تكون المقارنة المطلوبة هي تحديداً بين آلة التصوير النازية وبين آلة التصوير اليهودية. ربما نجد بعض الأجوبة في الفيلم الرائع لدافيد بيرلوف ذكريات محكمة أَيْخمان (إسرائيل، 1979)، والذي تمّ إعادة إنتاجه وعرضه في العام 2011. يعرض بيرلوف صوراً للغيتو الذي صوّرها المصوّر اليهودي هنريك روس، والذي وثق في آلة التصوير الخفية الخاصة به والذي جازف بحياته لتصوير غيتو وودج في وقت الحرب. على الرغم من أن الصور تعرض على ما يبدو مشاهد قريبة من تلك التي عرضت في الفيلم النازي - صور جوع وبأس وموت - فقد نجحت آلة تصوير روس في نقل مشهد مختلف كلياً للمشاهدين - تلك المشاهد التي تحافظ على إنسانية الضحايا خلافاً للمشهد النازي الذي سعى إلى اجتثاث آخر بُعد إنساني في مشهد الضحايا. في مقابل الفيلم الصامت النازي، ندرك أن المصوّر اليهودي الذي خاطر بحياته لتوثيق شهادته المصوّرة من قلب الغيتو لم يقدّم بالتصوير مجدداً بعد تحريره من غيتو وودج.

يختتم العدد بزواية لمراجعة الكتب على يد نعمة شيك والتي تفحص النظرة إلى المحرقة والتي تنعكس في كتب مذكرات لناجيات من المحرقة وردود الأفعال الجماهيرية عليها في إسرائيل. تقوم شيك بمراجعة كتب مذكرات لثلاث ناجيات من أوشفيتز صدرت في السنوات الأولى بعد الحرب. لقد ترجمت اثنتين من هذه المذكرات إلى العبرية في العقد الأخير، وكتاب المذكرات الثالث لم يترجم أبداً، على الرغم من رواجه في أنحاء العالم. عبر التركيز على البعد الجندي، وكذلك عبر المقارنة بين أدب الذكريات السابقة وبين تلك التي كتبت لاحقاً بعد المحرقة بعقود، تسعى المراجعة إلى فتح طريق جديد لفهم خاصية التجربة النسائية في المخيم وخاصة الإشارة إلى العلاقة بين الفهم التاريخي للمحرقة وبين المراحل التي مرّت على المجتمع الإسرائيلي في نظرتة إلى المحرقة والتجربة النسائية فيها.

إلى جانب ذلك، تسعى المقالات المنشورة في هذا العدد إلى فتح نقاش نقدي وانعكاسي، كل واحد في مجاله، في مسألة مكانة الأكاديميا ومسؤوليتها: هل تقتصر في الحفاظ على المعايير المهنية للعلمية والموضوعية أم ربما عليها تحمّل المسؤولية الأخلاقية عبر محافظتها على الابتعاد بغية الامتناع عن اتخاذ

موقف أخلاقي؟ يدور في الأيام الحالية نقاش حاد في إسرائيل حول العلاقة بين الأكاديميا وبين السياسة، في ظلّ تهديد مجلس التعليم العالي بإغلاق قسم العلوم السياسية في جامعة بن غوريون في النقب. في مقابل هذه الدعوات التي تركز على «الموضوعية العلمية» وتحذّر من مخاطر تسييس الأكاديميا الإسرائيلية وتذكّر مقالات هذا العدد بالخطر المعاكس المتمثّل في التملّص من التعاطي السياسي والأخلاقي باسم المهنية والعلمية. إنّ تسليط الضوء إلى الخلف، باتجاه التناول أو التملّص من تناول الحقول المعرفية العلمية للتحديات التي تضعها المحرقة أماننا، يسعى إلى الحثّ على الدعوة لمحاسبة النفس، بدلاً من استخدام المحرقة، كما هو متبع في منطقتنا، كأداة خطابية تهدف إلى وضع حدّ للنقاش قبل أن يبدأ.